الافتتاحية

كلٌّ يهتف، كلَّ عام: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك؛ استجابة لدعوة إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ الذي أمره الله ـ عزّ وجلّ ـ أن "يؤذّن في الناس بالحج يأتوك رجالاً، وعلى كلّ ضامر، يأتين من كلّ فجٍّ عميق" (الحج: ٢٧). وتهفو قلوب المسلمين، في كلّ عام، إلى بيت الله الحرام، ذلك البيت الذي رفع قواعده سيدنا إبراهيم وابنه إسماعيل: "إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين" (آل عمران: ٩٦). تلك هي الأولية التي أرادها لعباده، لتكون في مكة، في وادٍ غير ذي زرع. ولعل اختيار الله هذا المكان استكمال لتجرُّد قاصديه من كلّ صلة بزخارف الحياة، بما في ذلك الزرع والضرع. وكلّ شيء يأتيها من خارجها، فالمؤمنون يأتونها من كلّ فجّ عميق، والثمرات يرزق الله بها أهلها؛ وتلك دلالة على عناية الحق بهذه البقعة الجرداء من كلّ شيء، باتت لكل من يؤمن بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً، وبالقرآن كتاباً منزلاً من عند الله.

إن خليل الله، إبراهيم، هو رمز وحدة المنطقة، فمن جنوب العراق هاجر إلى شمال بلاد الشام، ومن حران نزل إلى القدس، ومن القدس إلى مصر، ومنها إلى الأرض التي اختارها الله، إلى مكة؛ وهكذا، يكتمل "هلال التوحيد"، طرفه الأول في أور، والثاني في مكة. وكما لاقت دعوته ـ عليه السلام ـ صدوداً ونكراناً، كذلك لاقت دعوات الأنبياء والرسل من بعد.

وقد تركت التعاليم الربانية، التي جاء بها إبراهيم، أثرها في التعاليم والقوانين، التي سطرتها حضارة الرافدين، في ما يعرف بقوانين حمورابي، ما حمل بعض المؤرخين على الإشارة إلى أنه قد يكون أحد الأنبياء، الذين لم يأتِ ذِكرهم في الكتب السماوية، وبالأخص القرآن الكريم؛ وذلك لتطابق كثير من تلك القوانين مع تعاليم التوراة، وخاصة الوصايا العشر، التي نزلت على موسى ـ عليه السلام ـ. ولم يغفل القرآن الكريم تلك النفحة الروحانية، التي بثها إبراهيم الخليل حيثما مر، فكانت منطلقاً لحضارات في وادي الرافدَين وبلاد الشام وفلسطين ووادي النيل. ولئن لم تلتزم تلك الحضارات التوحيد منهجاً وسبيل حياة، إلا أنها كانت المنطلق الحضاري المادي للشرق كلّه.

هذا الشرق، مهد الحضارات: الروحانية والمادية، وبؤرة الصراع المستعر بين الوحدانية والوثنية، هو الذي فتح آفاق المعرفة للعالم، من إيران شرقاً حتى الجزر البريطانية غرباً. وانصرمت قرون وقرون، قبل أن يشع نور الإسلام، ليقرن شعلة الحضارة المادية بشعلة التوحيد، ويسير بهما قروناً طوالاً. وفي خضم اصطراع الحق والباطل، تسربت شعلة الحضارة المادية إلى أوروبا، وانقبعت المنطقة العربية الإسلامية، وانبرت دول أوروبا وأمريكا تطوِّر نفسها؛ وتغيّر العالم غير العالم، وإذا بنا نستيقظ على الأساطيل الغربية تروم على أرضنا باحتلال: سياسي واقتصادي وثقافي. وإذا كان الوجه السياسي للاحتلال، قد توارى قرابة ثلاثة عقود، فقد استمر صنواه: الاقتصادي والثقافي يعيشان في بلادنا. لا، بل إن الاحتلال ما برح يجثم على صدورنا وقلوبنا، وأين! في حرم من أحرام الإسلام، في فلسطين، قِبلة المسلمين الأولى. ثم جاء، أخيراً، ليكتم أنفاس العرب والمسلمين، ويسلبهم عزهم وكرامتهم وثرواتهم.

*****

استشاط الغرب لتحطيم الأفغان تمثالَين بوذيَّين، وها هو لا يتورع عن تحطيم حضارات وادي الرافدَين، دونما خجل،

ولا وازع. لقد نبّه بعض العلماء الأمريكيين في جامعة شيكاغو لأهمية هذا التراث الحضاري العالمي، وقدمت اليونسكو خرائط للمواقع: التاريخية والحضارية؛ ولكن، أنّى للغاصب والمحتل، أن يتنبه لتراث الماضي، وهو في نشوة التقدم التكنولوجي والسيطرة الجوية وسبق الأقمار الصناعية التي نشرها في مدار الكرة الأرضية! إنه يأنس إلى الفوق التقني، ويخال أنه يصنع التاريخ ويكتبه، ولم يأنِ له أن يستقرئ مصائر الطغاة على مدى التاريخ. ولئن فوضنا قتلة البشر إلى الله، فإنه ليضيرنا أن يمحو معالم حضارة، استطالت ستة آلاف سنة، شاهدة على عظماء، شادوا وأعلوا، وعلى أقزام غزاة يتطاولون على حضارة ارتضعوا لبنها، فلمّا اشتد ساعدهم، واستد سلاحهم، رموها!

*****

التقيت، في عمّان، في المملكة الأردنية الهاشمية، الزميل الكريم، الأستاذ ناصر بن حسن العبودي، خبير الآثار في وزارة الإعلام والثقافة، في الإمارات العربية المتحدة. وتداولنا هموم الآثار ومشاكلها في العالم بعامة، وفي البلاد العربية بخاصة، وانتهى حديثنا إلى الاتجار فيها ومشروعيته، ووجوب القضاء عليه. وبعد يومَين، ناولني مجلة فصلية، تعنى بالدراسات: الاجتماعية والإنسانية، يصدرها اتحاد كتاب وأدباء الإمارات. وتصفحتها، وإذا بي أجد ملفاً كاملاً، ناهز الستين صفحة، يرصد أحداث "الورشة الإقليمية حول الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في الوطن العربي"، والتي عقدتها اليونسكو في بيروت، في فبراير ٢٠٠٠م؛ وقد أعده الزميل الكريم نفسه.

إن الملف يعكس المشكلة، التي يعيشها العالم العربي، حقيقة، ويعانيها أشد المعاناة؛ ولذلك، شارك فيها ممثلو خمس عشرة دولة عربية، هي: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، عُمان، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن، فلسطين؛ إضافة إلى بعض المراكز والمنظمات الدولية، مثل: الشرطة الدولية (الإنتربول)، والمجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، والمنظمة العالمية للجمارك، والمعهد الدولي لتوحيد القانون (UNIDROIT). وقد تمخض الملف بست عشرة توصية، منها:

١) نظراً إلى عدم توقيع الدول العربية بعد اتفاقية (UNIDROIT)، فإننا ندعو منظمة اليونسكو، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT)، إلى عرض الاتفاقية المسماة: "اتفاقية الممتلكات المسروقة أو المصدَّرة بطرق غير مشروعة عام ١٩٩٥م"، على الدول العربية، لشرحها وتوضيحها. ويكون ذلك بعقد ورش عمل أو اجتماع، يضم المتخصصين بالآثار والقانون، والمسؤولين في دوائر الآثار، ورجال الشرطة والجمارك، في الدول العربية.

٢) تقرير التشريعات الوطنية والقوانين الجزائية ذات الصلة، لكي تعكس أهمية تأكيد ملكية الدول لكلّ قطع الآثار والممتلكات الثقافية الأخرى؛ بهدف التمكّن من تطبيق كلّ التشريعات الوطنية في المحاكم الأجنبية ضد المهرِّبين والتجّار، أفراداً أو مؤسسات، الذين يتبادلون ممتلكات ثقافية، استخرجت بطرق غير مشروعة من الدول المنهوبة آثارها.

٣) تسريع عملية جرد الممتلكات الثقافية وتوثيقها، الخاصة منها أو المودعة المتاحف أو المستودعات، أو المواقع الأثرية، أو المعالم التاريخية؛ وتعزيز توحيد عمليات الجرد.

٤) التشهير بالاتِّجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية، على المستوى الوطني، من خلال البرامج التربوية في المدارس،

والحملات الإعلامية الموجهة إلى العامة، بالتعاون مع اللجان الوطنية لليونسكو، والجمعيات الثقافية، ووسائل الإعلام.

٥) إطلاع الاختصاصيين، وصانعي القرار، بل الجمهور كذلك، على أهمية التراث التحتمائي، وخطر نهبه والتنقيب عنه بطرق غير قانونية.

إن هذه التوصيات الخمس، تمثّل لبّ المشكلة، التي يعانيها حماة التراث والمدافعون عنه؛ فلا القوانين الخاصة بالاتجار فعلت، ولا تلك الجزائية طبَّقت، ولا أنظمتها وحَّدَت بين الدول العربية، ولا التراث جُرِد، ولا الشعوب واعية بتراثها وحضارتها. تلك هي القضية، وإلا فما معنى أن يصدر المنتدون توصيات في هذه الموضوعات،

التي هي في حقيقتها من أساسيات عمل الدول العربية، للحفاظ على هويتها وشخصيتها، وكيانها: الحضاري والثقافي!

*****

على الرغم من كلّ الاهتمام، الذي يبديه المهتمون بالآثار والتراث، على المستويَين: الإقليمي والدولي، إلا أن النفوس الضعيفة، والشرهة، واللامنتمية، ما زالت تعيش بيننا، وتفرِّط، بِخِسَّةٍ مُتناهيةٍ، مقابل دراهم معدودة، في تراثنا. فقد فاجأتنا جريدة "الأهرام"، في طبعتها العربية، في العدد ٤٢٤٤٦، بتاريخ السبت ٢١ من ذي الحجة ١٤٢٣هـ، الموافق ٢٢ فبراير (شباط) ٢٠٠٣م، في الصفحة ٢٤ منها، وهي صفحة "حوادث وقضايا"، بالعناوين التالية: (٣٢٦ قطعة مهربة فتحت الملف من جديد: لماذا نسلم "القط" مفتاح "الآثار"؟!... مدير هيئة الحيازة، ومفتش بالهيئة اعتادا تمرير القطع الأثرية إلى خارج الحدود... آثارنا داخل طرود الخضر والفاكهة وخان الخليلي، وكلمة السر: "قرية البضائع").

حقيقة، إنها فاجعة كبرى! لم أحسب أن مقترفيها هم الأمناء على تراثنا وتاريخنا ومصدر عزتنا: الآثار الفرعونية والإسلامية وغيرها. ما هو الجزاء الرادع، الذي سيناله هؤلاء؟ هذا ما سنتركه للقانون.

إن سرقة الحضارة، لا تقل فداحةً وجرماً عن سرقة خاصة أموال الناس. فهل نطبق عليهم ما يطبق على السارق؟ بل أشد؛ لأن هؤلاء ينهبون كنوز الأمة وأموالها. إن هذه القضية ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة، وهي مشكلة عامة في معظم البلاد العربية. هكذا، نفقد تراثنا، ليستفيد منه الآخرون؛ وكم سيكلفنا استرجاعه من مال وقضايا وزمن!

رئيس هيئة التحرير